



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/38/812
S/16549

10 May 1984

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٤١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ ،
وموجهة إلى الأمين العام من المشغل
الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

بنا* على تعليمات من حكومتي ، أشرف بأن أرفق طي هذه الرسالة نص الوثيقة المعنونة
" اطار لتسوية شاملة لمشكلة قبرص " ، التي قدمها الى سعادتكم سعادة السيد سيروس كيريبانوس
رئيس جمهورية قبرص خلال اجتماعكما في نيويورك في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ .
وأكون متنا لو تم تعميم هذه الرسالة والنص المرفق بها بوصفها وثيقة من وثائق الدورة
الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، في اطار البند ٤١ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس
الأمن .

(توقيع) كونستانتين موشوتاس

السفير

الممثل الدائم لقبرص لدى

الأمم المتحدة

مرفق

إطار لتسوية شاملة لمشكلة قبرص

١ - من المتطلبات الأساسية لحل مشكلة قبرص جعل جمهورية قبرص مجردة من السلاح تماما . وينبغي ، في المقام الأول ، انسحاب قوات الاحتلال التركية مع المستعمرين المجلوبين من تركيا . وفي مرحلة لاحقة ، يجب انسحاب جميع القوات المنصوص عليها في إطار معاهدة التحالف (الوحدات العسكرية اليونانية والتركية) ، وتسريح الحرس الوطني القبرصي وما يسمى " قوة الأمن القبرصية التركية " . ويقصد بالتجريد من السلاح أن يلعب دوره كمنصر للاستقرار الداخلي بل والتخفيف من حدة " مخاوف " تركيا الظاهرية التناقض والمتحلة في استخدام قبرص ضدها عسكريا .

٢ - ينبغي لقوة دولية خاضعة لرعاية الأمم المتحدة ، وتضم أفرادا من بلدان غير منغسة على نحو مباشر في مشكلة قبرص ، أن ترابط في الجزيرة لكفالة دفاعها الخارجي وأمنها الداخلي . وبالإضافة الى ذلك ، يمكن أن تعطى لها بعض واجبات الشرطة لمدة من الوقت يتفق عليها . وهذا الترتيب ليس ضروريا فقط لحل مشكلة قبرص بل سيساهم أيضا في تعزيز حالة السلم وخلق المناخ الملائم والأحوال المناسبة من أجل إعادة توحيد البلد والشعب . وفي مثل هذه الظروف ، سيكون من المستطاع احلال التوفيق والتعاون بين القبارصية اليونانيين والقبارصة الأتراك في فترة قصيرة جدا .

٣ - ومسألة الضمانات الدولية الفعالة لها أهمية كبيرة نظرا لتجربة الماضي المريرة . أو ينبغي ضمان استقلال جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية ووحدتها وعدم انحيازها عن طريق معاهدة دولية ويجب استبعاد الدول المعنية من الاشتراك في هذه المعاهدة . ويتعين أن يكون واجب الضامين واجبا جماعيا ، كما ينبغي ، على نحو محدد ، استبعاد استخدام القوة من طرق العمل الممكنة في مجال تنفيذ المعاهدة .

٤ - ويجب أن تكون جمهورية قبرص دولة اتحادية . وفي معرض النظر في الترتيبات الإقليمية والدستورية لجمهورية اتحادية لقبرص ، يكون أساس حل هذه القضايا ، بسـل وأساس حل سائر القضايا والنواحي في الواقع ، هو قرارات الأمم المتحدة والاتفاقان عاليي المستوى (اتفاق مكاريوس - دانكتاش لعام ١٩٧٢ واتفاق كيريانو - دانكتاش لعام ١٩٧٩) . وعند البت في القضايا الإقليمية والدستورية ، ينبغي دائما مراعاة تكوين سكان قبرص . وفيما يلي موجز تخطيطي للحل المتوخى .

٥ - الجانب المتعلق بالأراضي

بالرغم من المخاطر الكامنة والصعوبات الدستورية التي ينطوى عليها مفهوم المنطقتين أو المقاطعتين ، إلا أنه جرى قبول هذا المفهوم .
ويجب التأكيد بالطبع على أن القبارصة الأتراك يشكلون نسبة ١٨ في المائة من سكان قبرص . ولا يمكن تحت أية ظروف اعتبار المستعمرين القادمين من تركيا ، أو أى أشخاص مجلوبين إلى قبرص منذ الغزو في عام ١٩٧٤ ، قبارصة . وبالرغم من أن نسبة السكان القبارصة الأتراك هي ١٨ في المائة فقط ، إلا أنه سبق التصريح للأمين العام للأمم المتحدة في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ بأن الجانب القبرصي اليوناني راغب في التفاوض على أساس تخصيص ٢٣ في المائة للمنطقة أو المقاطعة التي ستخضع للإدارة القبرصية التركية . بيد أنه يمكن ، في سبيل تأمين حل شامل للمشكلة القبرصية بدون تأخير النظر في الموافقة على أن يكون ٢٥ في المائة من أراضي الجمهورية تحت الإدارة القبرصية التركية ، بشرط أن تكون مناطق مثل فاماغوستا ومورفو ، التي كانت تغص بالقبارصة اليونانيين قبل انتزاعهم من ديارهم بواسطة قوات الغزو التركية ، تحت الإدارة القبرصية اليونانية .

٦ - الجانب الدستوري

ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أن المنطقتين أو المقاطعتين ستتمتعان بقدر كبير من الحكم الذاتي والسلطات . وهكذا فإنه ينبغي تقييد أية ضوابط أو توازنات على المستوى الاتحادي وأن تكون هذه من النوع الذي لا يعيق سلاسة أداء الأجهزة الحكومية لمهامها ولا يؤدي إلى مآزق وطرق مسدودة . ولذلك أهمية خاصة ، نظراً لأن سلطات وصلاحيات الأجهزة الاتحادية ، في أي اتحاد ، هي تلك السلطات التي تحمي وحدة الدولة ؛ ولذلك فإن الدولة تتعرض لخطر التفكك في حالة تعطيل هذه الصلاحيات .

(١) السلطة التنفيذية

يعتبر النظام الرئاسي المنصوص عليه بموجب دستور ١٩٦٠ مناسباً وينبغي الاحتفاظ به .

(أ) ينبغي وجود رئيس للجمهورية من القبارصة اليونانيين ونائب للرئيس من القبارصة الأتراك .

(ب) وبشرط أن تكون عطية اتخاذ القرارات غير مؤدية إلى مآزق أو إلى تعطيل للسير السلس لأعمال الدولة ، يمكن لمجلس الوزراء الاتحادي أن يضم نسبة من الأعضاء القبارصة الأتراك أعلى من نسبتهم السكانية ، أي أن يتألف مجلس الوزراء الاتحادي من ٧٠ في المائة من الوزراء القبارصة اليونانيين و ٣٠ في المائة من الوزراء القبارصة الأتراك .

(٢) السلطة التشريعية

يعتبر نظام المجلس الواحد أكثر ملاءمة لظروف قبرص . ويتم توفير أجهزة لضمان الحسم السريع لأية مشاكل قد تنشأ .

ويمكن ، على سبيل البديل ، وجود نظام المجلسين المكون من :

مجلس أدنى : يكون تشييل الطائفتين فيه على أساس النسبة السكانية ؛

ومجلس أعلى : يتوقف التشييل في المجلس الأعلى على سلطات وصلاحيات مثل

هذا المجلس ، وعلى توفير أجهزة لكسر حالات الجمود بما يضمن عدم اعاقة العملية التشريعية .

(٣) السلطة القضائية

توفير التشييل المتكافئ للطائفتين في المحكمة العليا الاتحادية فيما يتعلق بجميع المسائل الاتحادية .

(٤) سلطات وصلاحيات الحكومة الاتحادية وسلطات المقاطعة

تكون سلطات وصلاحيات الحكومة الاتحادية بحيث تكفل وحدة الدولة . وينبغي أن تشمل هذه السلطات وتلك الصلاحيات ما يلي ، على سبيل التوضيح :

١^٢ الشؤون الخارجية (بما فيها المواطنة ، الا انه يمكن تفويض بعض الوظائف للأقاليم) ؛

٢^٢ الشؤون المالية الاتحادية (بما فيها الجمارك) ؛

٣^٢ الدفاع والأمن القومي ؛

٤^٢ المواصلات الدولية (الجوية والبحرية) ؛

٥^٢ الاتصالات الدولية السلوكية واللاسلكية ؛

٦^٢ تعيين الموظفين الاتحاديين ؛

٧^٢ الموارد الطبيعية ؛

٨^٢ شؤون العدل الاتحادية ؛

٩^٢ التنسيق ، وتحقيق الانسجام ، ووضع المقاييس ، والصلاحيات الاستشارية ؛

١٠^٢ اتاحة الفرصة لنقل السلطات من الاتحاد الى الأقاليم وبالعكس ، اذا اتفق على ذلك .

أما قائمة السلطات الواسعة للمقاطعة ، فإنه يتعين الاتفاق عليها .

(٥) حقوق الانسان والحريات الأساسية

ينبغي حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية (بما فيها هذه الحريات الثلاث : حرية التنقل ، وحرية التوطن ، وحق التملك) ، سواءً على الصعيد الاتحادي أو على الصعيد الاقليمي ، وينبغي أن تشكل هذه الحقوق وتلك الحريات جزءاً من الدستور الاتحادي .

وينبغي أن تكون أية ترتيبات بالنسبة للحريات الثلاث (حرية التنقل ، وحرية التوطن ، وحق التملك) متعلقة فقط بالتغلب على بعض الصعوبات العملية التي قد تعترض إعمالها ، ولا ينبغي لهذه الترتيبات أن تلغي تلك الحريات أو تقيد ها .

(٦) المسائل الاقتصادية

ينبغي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية قبرص الاتحادية أن تكفل التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لقبرص ، ككل ، وأن تضمن لجميع مواطني قبرص قدرًا متساويًا من مستوى المعيشة وفرصًا متساوية للتقدم والتنمية والرفاه . وينبغي إنشاء آليات مناسبة لتنفيذ هذه السياسة بما يحقق صالح السكان في مجموعهم . ولذلك ، تقدم المساعدة الاقتصادية الى المناطق الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية . وعلاوة على هذا ، فإنه من الممكن مناقشة تدابير مؤقتة ، ذات طبيعة انتقالية ، بالنسبة للاقتصاد ، كي توضع موضع التنفيذ بعد التوصل الى حل .

١١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤
